وكالة الأنباء المركزية

http://www.almarkazia.net/Economics/Article?ID=79368

مثل ميقاتي في إطلاق المرحلة الثالثة من "الجودة" و"التوأمة" نحـاس: بنية تحتية متكاملة أحد شـروط اتفاق المطابقــة

المركزية- أطلق وزير الإقتصاد والتجارة في حكومة تصريف الأعمال نقولا نحاس اليوم ممثلاً رئيس الحكومة المستقيل نجيب ميقاتي، المرحلة الثالثة من "برنامج الجودة" و"برنامج التوأمة" المموّلين من الاتحاد الاوروبي بمشاركة سفيرة الاتحاد في لبنان أنجيلينا إيخهورست خلال حفل أقيم ظهر اليوم في السراي في حضور مدير برنامج الجودة في الوزارة علي برّو وممثلين من الوزارات ومدراء عامين وهيئات اقتصادية ورقابية وأمنية وخبراء وصناعيين وتجار.

بداية قال برّو: ان المرحلة الثالثة من برنامج الجودة، تتمة لمرحلتين سابقتين له نجحنا خلالها في تطوير البنية التحتية للجودة في لبنان الى حدّ كبير على الصعيدين التشريعي والمؤسساتي. أما المرحلة الثالثة فسيتم تنفيذها من خلال آليتين:

- مشروع الدعم الفني بقيمة 4.4 ملايين يورو لمدة ثلاث سنوات تنفّذه مجموعة شركات أوروبية بقيادة شركة AETS الفرنسية.

- مشروع التوأمة بقيمة 1.4 مليون يورو لمدة 18 شهراً وتنفذه مؤسسة المواصفات البريطانية BSI والمؤسسة التشيكية للمعايير والمقاييس والإختبار UNMZ.

اما العناوين الرئيسية لخطة عمل برنامج الجودة للمرحلة الثالثة فهي: توفير الدعم الفني والاستشاري والتدريبي للإدارات والمؤسسات العامة - تقديم الدعم الفني والإستشاري لبعض المختبرات للحصول على شهادة الإعتماد الدولي، ودعم أربع هيئات مصادقة للحصول على شهادة الإعتماد الدولي - دعم الصناعات الغذائية اللبنانية لرفع مستوى جودة إنتاجها من خلال تطبيق نظام جودة سلامة الغذاء بحسب مواصفة الأيزو ISO 22000 ، ودعم 10 مصانع/مشاغل لتطبيق نظام التتبع ISO 22005 - تحديث الجائزة اللبنانية للإمتياز وتطويرها برعاية رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان لتشمل القطاع العام والمجتمع المدني بالإضافة الى القطاع الخاص.

إيخهورست: من جهتها، قالت إيخهورست: مشاريعنا المشتركة تهدف الى جعل المنتجات اللبنانية اكثر قدرة على المنافسة وزيادة الصادرات واستحداث المزيد من فرص العمل. وهناك حاجة اليوم اكثر من أي وقت مضى للنمو وفرص العمل في لبنان واوروبا. يأتي حفل الاطلاق في وقت يواجه فيه لبنان تحديات اساسية نتيجة استمرار

الازمة السورية عليه، لا سيما أعداد اللاجئين الى لبنان، ويقدر الاتحاد الاوروبي ودوله الاعضاء الظروف الاستثنائية التي يعيشها لبنان، وتم تخصيص مبالغ كبيرة للمساعدة، حيث خصّصت مؤسسات الاتحاد الاوروبي وحدها اكثر من 93 مليون يورو وقدّمت الدول الاعضاء اكثر من 50 مليوناً. وندرك تماماً ان هناك حاجة ماسة الى مزيد من المساعدة وندرس طرقاً للحصول على المزيد من التمويل. ونأمل ان ينضم الينا شركاء آخرون في المنطقة في جهد تضامن حقيقي، على غرار القطاع الخاص والحملات الوطنية والمنظمات غير الحكومية.

نحاس: ثم كلمة راعي الحفل ألقاها الوزير نحاس جاء فيها: "يسعدني أن أرحب بكم اليوم في حفل إطلاق المرحلة الثالثة من "برنامج الجودة" الممول من الإتحاد الأوروبي برعاية رئيس مجلس الوزراء نجيب ميقاتي الذي كلفني تمثيله. في كل الأحوال ان هذه الرعاية تؤكد اهتمام الحكومة الكبير بالجودة على أعلى المستويات الرسمية. إن التطورات الحاصلة في مجال العولمة والإتفاقات التجارية بين مختلف المجموعات الإقتصادية وكذلك بين مختلف الدول سواءً في إطار منظمة التجارة العالمية أو المنظمات الإقليمية، أدّت الى الإنفتاح النسبي للحدود بين الدول لجهة تحرير التجارة وانفتاح الأسواق العالمية على بعضها، كما أدّت الى ازدياد حدة المنافسة الدولية ليس فقط على صعيد أسعار السلع، بل على صعيد جودة السلع وتميّزها، إضافة الى متطلبات مطابقة السلع والمواد الغذائية للمواصفات والمعايير الدولية، لا سيما التدابير الصحية والصحة النباتية والعوائق الفنية للتجارة SPS-TBT.

وهنا يُطرح السؤال نفسه: ما هو دور الجودة والإمتياز في رفع مستوى تنافسية الصادرات خصوصاً في بلد صغير كلبنان؟ من المعروف أن بلداً كلبنان بحجمه الصغير غير قادر على اعتماد قاعدة إنتاج واسعة النطاق. لذا وجب أن يكون الابتكار والتمايز وثقافة الجودة العوامل الأساسية في ولوج الأسواق الخارجية، اذا ما توفرت الاتفاقات التجارية المناسبة. هنا تبرز أهمية دور الجودة وضرورة تبني المؤسسات والشركات اللبنانية في القطاعين العام والخاص على السواء استراتيجيات ادارة الجودة الشاملة التي ستساعدها على رفع مستوى أدائها وتحسين نوعية خدماتها ومنتجاتها وخفض أكلافها، لكي تتمكن من مواجهة المنافسة الحادة التي تزداد يوماً بعد يوم والخروج الى فضاء الأسواق الأرحب والأوسع.

كذلك من المهم هنا، الإضاءة على دور الدولة وواجباتها في استكمال وتطوير البنية التحتية التشغيلية المتكاملة للجودة وتطويرها، خصوصاً في مجال المواصفات والقياس والمختبرات والإعتماد والمصادقة والرقابة على الأسواق، وذلك على الصعيدين التشريعي والمؤسساتي لا سيما لجهة بناء القدرات من خلال التدريب وتقديم الإستشارات الفنية واستحداث ثقافة وطنية عامة للجودة. ومن الضروري هنا التأكيد على الأهمية التي يجب أن توليها الدولة لأنظمة الجودة، لا سيما أنظمة الإعتماد والمصادقة بما في ذلك المطابقة مع المواصفات الفنية الدولية التي تحكم مسائل الجودة ضمن الإتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة العالمية. ولا يخفى على أحد انه أصبح لمفهوم الجودة أهمية متزايدة على جميع الأصعدة، بحيث أصبحت الجودة تشمل كل مرافق الحياة العامة من اقتصادية واجتماعية لا سيما في المجالات العلمية والصحية والتربوية والبيئية".

وعدّد الوزير نحاس ما قامت به وزارة الإقتصاد والتجارة في السنوات الماضية من خلال المرحلتين الأولى والثانية من "برنامج الجودة" الممول من الإتحاد الأوروبي بميزانية قدرها 17 مليون يورو، بإنجازات مهمة في مجال تطوير البنية التحتية للجودة في لبنان على الصعيدين التشريعي والمؤسساتي". وقال: اليوم نحتفل سوياً بإطلاق المرحلة الثالثة من البرنامج بدعم من الإتحاد الأوروبي بميزانية قدرها 5.8 ملايين يورو بهدف متابعة استكمال وتطوير البنية التحتية للجودة. ما تمّ إنجازه حتى الآن في مجال تطوير البنية التحتية للجودة، ساهم في إنقاص عدد شحنات المنتجات اللبنانية المرفوضة في الخارج، إذ دلّت الإحصاءات أن نسبة شحنات السلع المرفوضة انخفض خلال السنوات الثلاث الأخيرة بمعدل 6% سنوياً. كذلك زادت الصادرات اللبنانية الى الخارج بمعدل تجاوز الـ 10% خلال الفترة نفسها على رغم الظروف القاسية التي تمّر بها المنطقة خصوصاً سوريا، مما

عرقل حركة انسياب البضائع اللبنانية الى معظم الدول العربية. إن إرساء بنية تحتية متكاملة للجودة في لبنان هو أحد شروط توقيع اتفاق تقييم المطابقة وقبول السلع الصناعية بين لبنان والإتحاد الأوروبي، علماً أن هذا الإتفاق عند توقيعه سيسمح بانسياب الصادرات الصناعية اللبنانية في القطاعات ذات الاولوية الى دول الإتحاد الأوروبي، مما يؤدي الى زيادة الصادرات اللبنانية الى الخارج.

وتقّدم باسم الرئيس ميقاتي وباسمه، بالشكر للإتحاد الأوروبي ممثلاً بالسفيرة إيخهورست "على دعم لبنان من خلال المشاريع العديدة التي موّلها والتي لا شك في أنها لعبت دوراً مهماً في التنمية الإقتصادية في لبنان، والتي نأمل أن تستمر من خلال خطة عمل سياسة الجوار اللبنانية - الأوروبية للأعوام 2013- 2015".

الوكالة الوطنية للإعلام

إطلاق المرحلة الثالثة من برنامج الجودة بتمويل أوروبي نحاس: على المؤسسات اعتماد استراتيجيات إدارة الجودة الشاملة

الخميس 25 نيسان 2013 الساعة 15:47

وطنية - أطلق اليوم وزير الاقتصاد والتجارة في حكومة تصريف الاعمال نقولا نحاس ممثلا رئيس مجلس الوزراء المستقيل نجيب ميقاتي، المرحلة الثالثة من برنامج الجودة وبرنامج التوأمة الممولين من الاتحاد الاوروبي، بمشاركة سفيرة الاتحاد في لبنان انجيلينا ايخهورست، خلال احتفال أقيم ظهر اليوم في السراي الحكومي، في حضور مدير برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة الدكتور علي برو وممثلين من الوزارات ومديرين عامين وهيئات اقتصادية ورقابية وأمنية وخبراء وصناعيين وتجار.

بداية النشيدان الاوروبي واللبناني، ثم كلمة برو الذي قال: "يسرني أن أرحب بكم اليوم في حفلنا هذا لإطلاق المرحلة الثالثة من برنامج الجودة في وزارة الإقتصاد والتجارة، والممول من الإتحاد الأوروبي بهبة تبلغ 5.8 ملايين يورو. ان المرحلة الثالثة من برنامج الجودة هي تتمة لمرحلتين سابقتين، نجحنا خلالها في تطوير البنية التحتية للجودة في لبنان الى حد كبير على الصعيدين التشريعي والمؤسساتي".

وأضاف: "أما المرحلة الثالثة لبرنامج الجودة فسيتم تنفيذها من خلال آليتين هما:
- مشروع الدعم الفني بقيمة 4.4 ملايين يورو لمدة ثلاث سنوات تنفذه مجموعة شركات أوروبية بقيادة شركة AETS الفرنسية الممثلة معنا بالسيد FabriceClaverie.
- مشروع التوأمة بقيمة 1.4 مليون يورو لمدة 18 شهرا وتنفذه مؤسسة المواصفات البريطانية BSI ممثلة بالسيد أحمد الخطيب والمؤسسة التشيكية للمعايير والمقاييس والإختبار UNMZ ممثلة برئيسها السيد Milan Holecek.
أما العناوين الرئيسية لخطة عمل برنامج الجودة للمرحلة الثالثة فهي:
1- توفير الدعم الفني والاستشاري والتدريبي للإدارات والمؤسسات العامة كمؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية والمجلس اللبناني للإعتماد ووكالة الطاقة الذرية في المجلس الوطني للبحوث العلمية ومختبرات المنشآت النفطية في طرابلس والزهراني ومعهد البحوث الصناعية وبعض الوزارات كالزراعة والصناعة والإقتصاد والتجارة. بالإضافة الى تقديم الدعم الفني والإستشاري لخمس إدارات/مؤسسات عامة بالتنسيق والتعاون مع وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية، لإدخال وتطبيق نظام إدارة الجودة تدريجيا في عملها وذلك بهدف رفع مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين وانقاص الهدر في الوقت والجهد ورفع مستوى الكفاءة والفعالية في الأداء، واشراك حوالي 40 ادارة/مؤسسة عامة في الدورات التدريبية المكثفة في مجال الجودة. وكذلك الاستمرار في نشر وتعميم ثقافة الجودة.

2- تقديم الدعم الفني والإستشاري لبعض المختبرات للحصول على شهادة الإعتماد الدولي حسب مواصفة الأيزو 17025 بالإضافة الى تقديم الدعم الى أربع هيئات مصادقة للحصول على شهادة الإعتماد الدولي حسب مواصفة الأيزو.

3- دعم الصناعات الغذائية اللبنانية لرفع مستوى جودة إنتاجها من خلال تطبيق نظام جودة سلامة الغذاء حسب مواصفة الأيزو ISO 22000 في 20 مصنعا غذائيا، بالإضافة الى دعم 10 مصانع/مشاغل لتطبيق نظام التتبع ISO 22005 في خمس قطاعات صناعية.

4- تحديث وتطوير الجائزة اللبنانية للإمتياز برعاية فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال سليمان لتشمل القطاع العام والمجتمع المدني بالإضافة الى القطاع الخاص. وهنا أود التنويه بأعضاء لجنة حكام الجائزة اللبنانية للأمتياز والمقيمين الفنيين فردا فردا على وقتهم وجهودهم التي ساهمت بإنجاح مبادرة الجائزة".

برو
واعتبر برو "أن نجاح مشروع يعتمد بالدرجة الأولى التزاما جديا من القيادة المسؤولة، وفريق عمل لبنانيا-اوروبيا كفوءا وملتزما ومتجانسا يعمل بشفافية كبيرة وبالحد الأدنى من البيروقراطية، ويسعى بجدية الى تحقيق الأهداف الموضوعة. كما يتطلب تعاونا كبيرا من الشركاء والمستفيدين في القطاعين العام والخاص للتمكن من تحقيق النتائج المتوخاة لكل منهم من ضمن الإطار العام لأهداف المشروع".

ايخهورست
وقالت السفيرة ايخهورست ان "مشاريعنا المشتركة تهدف الى جعل المنتجات اللبنانية اكثر قدرة على المنافسة وزيادة الصادرات واستحداث المزيد من فرص العمل. وهناك حاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى للنمو وفرص العمل في

لبنان واوروبا".

أضافت: "يأتي حفل الاطلاق هذا في وقت يواجه فيه لبنان تحديات أساسية نتيجة استمرار الازمة السورية عليه، ولا سيما أعداد اللاجئين الذين يدخلون لبنان هربا من العنف الدائر عبر الحدود. ويقدر الاتحاد الاوروبي ودوله الاعضاء الظروف الاستثنائية التي يعيشها لبنان، وقد تم تخصيص مبالغ كبيرة للمساعدة، خصصت مؤسسات الاتحاد الاوروبي وحدها أكثر من 93 مليون يورو، وقدمت الدول الاعضاء اكثر من 50 مليون يورو. ونحن ندرك تماما أن هناك حاجة ماسة الى مزيد من المساعدة، وندرس طرقا للحصول على المزيد من التمويل".

وأملت ايخهورست "أن ينضم الينا شركاء آخرون في المنطقة في جهد تضامن حقيقي، على غرار القطاع الخاص والحملات الوطنية والمنظمات غير الحكومية".

نحاس
ثم كانت كلمة راعي الاحتفال رئيس الحكومة نجيب ميقاتي، ألقاها الوزير نقولا نحاس، وقال: "يسعدني أن أرحب بكم اليوم في حفل إطلاق المرحلة الثالثة من برنامج الجودة الممول من الإتحاد الأوروبي برعاية دولة رئيس مجلس الوزراء الاستاذ نجيب ميقاتي الذي كلفني تمثيله. في كل الأحوال، فإن هذه الرعاية تؤكد اهتمام الحكومة الكبير بالجودة على أعلى المستويات الرسمية. إن التطورات الحاصلة في مجال العولمة والإتفاقيات التجارية بين مختلف المجموعات الإقتصادية وكذلك بين مختلف الدول سواء في إطار منظمة التجارة العالمية أو المنظمات الإقليمية، أدت الى الإنفتاح النسبي للحدود بين الدول لجهة تحرير التجارة وانفتاح الأسواق العالمية على بعضها، كما أدت الى ازدياد حدة المنافسة الدولية ليس فقط على صعيد أسعار السلع، بل على صعيد جودة السلع وتميزها، إضافة الى متطلبات مطابقة السلع والمواد الغذائية للمواصفات والمعايير الدولية، ولا سيما التدابير الصحية والصحة النباتية والعوائق الفنية للتجارة SPS-TBT".

وأضاف: "يطرح السؤال نفسه: ما هو دور الجودة والامتياز في رفع مستوى تنافسية الصادرات، وخصوصا في بلد صغير كلبنان؟ من المعروف أن بلدا كلبنان بحجمه الصغير غير قادر على اعتماد قاعدة إنتاج واسعة النطاق. لذا وجب أن يكون الابتكار والتمايز وثقافة الجودة العوامل الأساسية في ولوج الأسواق الخارجية، إذا ما توافرت الاتفاقيات التجارية المناسبة. هنا تبرز أهمية دور الجودة وضرورة تبني المؤسسات والشركات اللبنانية في القطاعين العام والخاص على حد سواء، استراتيجيات ادارة الجودة الشاملة التي ستساعدها على رفع مستوى أدائها وتحسين نوعية خدماتها ومنتجاتها وخفض أكلافها، لكي تتمكن من مواجهة المنافسة الحادة التي تزداد يوما بعد يوم، والخروج الى فضاء الأسواق الأرحب والأوسع".

ورأى نحاس "أن من المهم الإضاءة على دور الدولة وواجباتها في استكمال وتطوير البنية التحتية التشغيلية المتكاملة للجودة، وخصوصا في مجال المواصفات والقياس والمختبرات والاعتماد والمصادقة والرقابة على الأسواق، وذلك على الصعيدين التشريعي والمؤسساتي، ولا سيما لجهة بناء القدرات من خلال التدريب وتقديم الإستشارات الفنية واستحداث ثقافة وطنية عامة للجودة. ومن الضروري هنا تأكيد الأهمية التي يجب أن توليها الدولة لأنظمة الجودة، ولا سيما أنظمة الإعتماد والمصادقة بما في ذلك المطابقة مع المواصفات الفنية الدولية التي تحكم مسائل الجودة ضمن الإتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة العالمية. ولا يخفى على أحد انه أصبح لمفهوم الجودة أهمية متزايدة على جميع الصعد، بحيث أصبحت الجودة تشمل كل مرافق الحياة العامة من إقتصادية واجتماعية لا سيما في المجالات العلمية والصحية والتربوية والبيئية".

وعدد نحاس ما قامت به وزارة الإقتصاد والتجارة في السنوات الماضية من خلال المرحلتين الأولى والثانية من برنامج الجودة الممول من الإتحاد الأوروبي بميزانية قدرها 17 مليون يورو، بإنجازات مهمة في مجال تطوير البنية التحتية للجودة في لبنان على الصعيدين التشريعي والمؤسساتي. وقال: "اليوم نحتفل معا بإطلاق المرحلة الثالثة من برنامج الجودة بدعم من الإتحاد الأوروبي بميزانية قدرها 5.8 ملايين يورو بهدف متابعة استكمال وتطوير البنية التحتية للجودة".

وأشار الى أن "ما تم إنجازه حتى الآن في مجال تطوير البنية التحتية للجودة ساهم في إنقاص عدد شحنات المنتجات

اللبنانية المرفوضة في الخارج، إذ دلت الإحصاءات أن نسبة شحنات السلع المرفوضة انخفض خلال السنوات الثلاث الأخيرة بمعدل 6% سنويا. كذلك زادت الصادرات اللبنانية الى الخارج بمعدل تجاوز ال 10% خلال الفترة نفسها رغم الظروف القاسية التي تمر بها المنطقة، وخصوصا سوريا، مما عرقل حركة انسياب البضائع اللبنانية الى معظم الدول العربية. إن إرساء بنية تحتية متكاملة للجودة في لبنان هو أحد شروط توقيع اتفاقية تقويم المطابقة وقبول السلع الصناعية بين لبنان والإتحاد الأوروبي، علما أن هذه الإتفاقية حين توقيعها ستسمح بانسياب الصادرات الصناعية اللبنانية في القطاعات ذات الاولوية الى دول الإتحاد الأوروبي، مما سيؤدي الى زيادة الصادرات اللبنانية الى الخارج".

وتقدم نحاس باسم رئيس مجلس الوزراء وباسمه شخصيا بالشكر للإتحاد الأوروبي ممثلا بالسفيرة ايخهورست "على دعم لبنان من خلال المشاريع العديدة التي مولها والتي لعبت دورا مهما في التنمية الإقتصادية في لبنان، والتي نأمل أن تستمر من خلال خطة عمل سياسة الجوار اللبنانية- الأوروبية للأعوام 2013-2015".

National News Agency

EU expands its support to Lebanese Quality

Thu 25 Apr 2013 at 15:16

NNA - Under the patronage of H.E. Caretaker Prime Minister NajibMikati, H.E caretaker Minister of Economy and Trade Nicolas Nahas, and Ambassador Angelina Eichhorst, Head of the Delegation of the European Union, launched today two programmes: Phase

III of the QUALEB Programme and a Twinning Programme, funded by the European Union, to reinforce the national quality infrastructure of Lebanon.

Phase III of the QUALEB programme amounting to €4.4 million aims at increasing the quality of Lebanese products in conformity with international standards for health, safety and the environment. It also aims at increasing the quality of services, including public sector services. The improvements to products will have a positive impact on Lebanese exports to international markets in general and EU market in particular, which represents today the major trading partner for Lebanon, while improved services provided to Lebanese citizens will assist the development of an effective and service-oriented public sector in Lebanon. The EU support consists of technical assistance and the provision of ITC, laboratories and quality inspection equipments.

The twinning programme of €1.4 million involves the British Standards Institution Royal Charter jointly with the Czech Office for Standards, Metrology and Testing, and the Lebanese Ministry of Economy and Trade. Twinning is an EU cooperation instrument that partners Lebanese public administrations directly with EU Member State administrations with the objective to exchange good practices and achieve EU-level standards.

EU support will be coordinated by the Quality Unit at the Ministry of Economy and Trade which will work with all its partners in the quality network, notably laboratories and bodies responsible for conformity assessment, standardisation, accreditation, metrology, testing, market surveillance, food safety and consumer protection.

On this occasion, Ambassador Eichhorst said: "Our joint interventions ultimately aim at making Lebanese products more competitive, increase exports and create more jobs. Growth and jobs are more needed than ever these days in Lebanon and in Europe."

Minister Nahas highlighted that "the development of the quality infrastructure reduced

the number of rejected Lebanese products shipments abroad. Statistics showed that the percentage of rejected goods shipments decreased by 6% annually in the last three years. Lebanese exports also increased by more than 10% during the same period, in spite of the difficult situation in the region, especially in Syria, which hampered the movement of Lebanese goods to the majority of Arab countries.

Dr. Ali Berro, Director of the Quality Programme at the Ministry of Economy and Trade reminded that "The success of a project depends mainly on a serious commitment by the responsible leadership, and on a competent, committed, and coherent Lebanese-European team which works with high transparency and the minimum of bureaucracy, and which seeks seriously to achieve the set objectives. It also requires wide cooperation from partners and beneficiaries in the public and private sectors to be able to achieve the expected results."

This EU support is part of a larger €14 million programme dedicated to improving the competitiveness of the Lebanese private sector, in particular its small and medium enterprises. By improving the business environment in Lebanon in areas such as innovation, legal framework and quality management systems the marketability of Lebanese products and services in both local and international markets will increase, creating new jobs and strengthening the Lebanese economy.

حفل اطلاق برنامج الجودة المرحلة الثالثة برعاية ميقاتي
الخميس 25 نيسان 2013 - 08:28

يتم حفل اطلاق برنامج الجودة المرحلة الثالثة، بدعوة من برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة، برعاية رئيس

الديار
AD-DIYAR
لبنانية • سياسية • مستقلة

http://beta.charlesayoub.com/Article.aspx?pageid=1565

نحاس أطلق المرحلة الثالثة من برنامج الجودة

2013/04/25

أطلق زير الاقتصاد والتجارة في حكومة تصريف الاعمال نقولا نحاس ممثلا رئيس مجلس الوزراء المستقيل نجيب ميقاتي، امس، المرحلة الثالثة من برنامج الجودة وبرنامج التوأمة الممولين من الاتحاد الاوروبي، بمشاركة سفيرة الاتحاد في لبنان انجيلينا ايخهورست، خلال احتفال أقيم في السراي الحكومي، في حضور مدير برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة الدكتور علي برو وممثلين من الوزارات ومديرين عامين وهيئات اقتصادية ورقابية وأمنية وخبراء وصناعيين وتجار.

بداية النشيدان الاوروبي واللبناني، ثم كلمة برو الذي قال: «ان المرحلة الثالثة من برنامج الجودة هي تتمة لمرحلتين سابقتين، نجحنا خلالها في تطوير البنية التحتية للجودة في لبنان الى حد كبير على الصعيدين التشريعي والمؤسساتي».

وأضاف: «أما المرحلة الثالثة لبرنامج الجودة فسيتم تنفيذها من خلال آليتين هما:

- مشروع الدعم الفني بقيمة 4.4 ملايين يورو لمدة ثلاث سنوات تنفذه مجموعة شركات أوروبية بقيادة شركة AETS ممثلة معنا بالسيد FabriceClaverieالفرنسية.
- مشروع التوأمة بقيمة 1.4 مليون يورو لمدة 18 شهرا وتنفذه مؤسسة المواصفات البريطانية BSI ممثلة بأحمد Milan Holecek. ممثلة برئيسها UNMZالخطيب والمؤسسة التشيكية للمعايير والمقاييس والإختبار.

وقالت السفيرة ايخهورست ان «مشاريعنا المشتركة تهدف الى جعل المنتجات اللبنانية اكثر قدرة على المنافسة وزيادة الصادرات واستحداث المزيد من فرص العمل. وهناك حاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى للنمو وفرص العمل في لبنان واوروبا».

ثم كانت كلمة راعي الاحتفال رئيس الحكومة نجيب ميقاتي، ألقاها الوزير نقولا نحاس، وقال: «إن هذه الرعاية تؤكد اهتمام الحكومة الكبير بالجودة على أعلى المستويات الرسمية. إن التطورات الحاصلة في مجال العولمة والإتفاقيات التجارية بين مختلف المجموعات الإقتصادية وكذلك بين مختلف الدول سواء في إطار منظمة التجارة العالمية أو المنظمات الإقليمية، أدت الى الإنفتاح النسبي للحدود بين الدول لجهة تحرير التجارة وانفتاح الأسواق العالمية على بعضها، كما أدت الى ازدياد حدة المنافسة الدولية ليس فقط على صعيد أسعار السلع، بل على صعيد جودة السلع وتميزها، إضافة الى متطلبات مطابقة السلع والمواد الغذائية للمواصفات والمعايير الدولية، ولا سيما التدابير الصحية والصحة النباتية والعوائق الفنية للتجارة SPS-TBT».

إطلاق المرحلة الثالثة من برنامجي الجودة والتوأمة المموّلين من الاتحاد الأوروبي
نحاس: لتبنّي استراتيجيات ترفع الاداء ■ ايخهورست: مبالغ لمساعدة النازحين

التطورات العالمية ادت الى زيادة حدة المنافسة الدولية.

26-04-2013

فرضت مناسبة اطلاق المرحلة الثالثة من برنامجي الجودة والتوأمة الممولين من الاتحاد الاوروبي، تأكيد المشاركين على اهمية التطورات الحاصلة في مجال العولمة والإتفاقات التجارية بين مختلف المجموعات الإقتصادية، كذلك بين مختلف الدول سواءً في إطار منظمة التجارة العالمية أو المنظمات الإقليمية.

لفت وزير الاقتصاد والتجارة في حكومة تصريف الاعمال نقولا نحاس الى ان هذه التطورات "أدّت الى الإنفتاح النسبي للحدود بين الدول حيال تحرير التجارة وانفتاح الأسواق العالمية على بعضها، كذلك أدّت الى زيادة حدة المنافسة الدولية ليس على صعيد أسعار السلع فحسب، بل على صعيد جودة السلع وتميزها ايضا، إضافة الى متطلبات مطابقة السلع والمواد الغذائية للمواصفات والمعايير الدولية، ولا سيما التدابير الصحية والصحة النباتية والمعوقات الفنية للتجارة SPS-TBT.

تحدث نحاس ممثلا رئيس الحكومة المستقيلة نجيب ميقاتي، في سياق حفل اطلاق المرحلة الثالثة في السرايا، بمشاركة سفيرة الاتحاد انجيلينا ايخهورست، ومدير برنامج الجودة في الوزارة الدكتور علي برو، في حضور ممثلين للوزارات والمديرين العامين ورؤساء مجالس الادارات وهيئات رقابية واقتصادية وخبراء وصناعيين وتجار.

وبعدما سأل ما هو دور الجودة والإمتياز في رفع مستوى تنافسية الصادرات وخصوصا في بلد صغير كلبنان؟ اكد نحاس "اهمية دور الجودة وضرورة تبني المؤسسات والشركات اللبنانية في القطاعين العام والخاص استراتيجيات ادارة الجودة الشاملة التي ستساعدها في رفع مستوى أدائها وتحسين نوعية خدماتها ومنتجاتها وخفض تكاليفها، كي تتمكن من جبه المنافسة الحادة والخروج الى فضاء الأسواق الأوسع".

وعدد نحاس انجازات الوزارة في الاعوام الماضية خلال المرحلتين الأولى والثانية من برنامج الجودة الذي يموله الإتحاد الأوروبي بميزانية 17 مليون اورو، بغية تطوير البنية التحتية للجودة في لبنان على الصعيدين التشريعي والمؤسساتي، "فيما تبلغ ميزانية إطلاق المرحلة الثالثة من برنامج الجودة 5.8 ملايين اورو بغية استكمال البنية التحتية للجودة وتطويرها".

وقال "دلّت الإحصاءات على أن نسبة شحنات السلع المرفوضة انخفض خلال الاعوام الثلاثة الأخيرة بمعدل 6% سنوياً. كذلك زادت الصادرات اللبنانية الى الخارج بمعدل تجاوز الـ10% خلال الفترة عينها رغم الظروف القاسية في المنطقة وخصوصا سوريا، مما عوق حركة انسياب البضائع اللبنانية الى معظم الدول العربية".

ايخهورست

من جانبها، لفتت السفيرة ايخهورست الى ان مشاريعنا المشتركة "ترمي الى جعل المنتجات اللبنانية اكثر قدرة على المنافسة وزيادة الصادرات واستحداث المزيد من فرص العمل"، مشيرة الى "ان الحاجة اليوم اكثر من اي وقت مضى للنمو وفرص العمل في لبنان واوروبا".

وقالت "يواجه لبنان تحديات اساسية نتيجة استمرار الازمة السورية عليه، لاسيما اعداد اللاجئين الذين يدخلون الى لبنان هربا من العنف عبر الحدود. ويقدر الاتحاد الاوروبي ودوله الاعضاء الظروف الاستثنائية التي يعيشها لبنان. لذا خصصت مؤسسات الاتحاد الاوروبي وحدها اكثر من 93 مليون اورو وقدمت الدول الاعضاء اكثر من 50 مليونا للمساعدة في هذا الشأن. علما ان هناك حاجة ماسة الى مزيد من المساعدة. وندرس وسائل اخرى للحصول على المزيد من التمويل".

برو

اما سبل تنفيذ المرحلة الثالثة لبرنامج الجودة فتناولها برو، مشيرا الى آليتين هما "مشروع الدعم الفني بقيمة 4.4 ملايين اورو لمدة ثلاث سنوات تنفّذه مجموعة شركات أوروبية بقيادة شركة AETS الفرنسية الممثلة بفابريس كلافيري، ومشروع التوأمة بقيمة 1,4 مليون اورو لمدة 18 شهراً وتنفذه مؤسسة المواصفات البريطانية BSI ممثلة بأحمد الخطيب، والمؤسسة التشيكية للمعايير والمقاييس والإختبار UNMZ ممثلة برئيسها ميلان هولسيك.

وتناول العناوين الرئيسية لخطة عمل البرنامج وابرزها "توفير الدعم الفني والاستشاري والتدريبي للإدارات والمؤسسات العامة، ورفع مستوى الكفاية والفاعلية في الأداء، واشراك نحو 40 ادارة/مؤسسة عامة في الدورات التدريبية المكثفة في مجال الجودة. كذلك الاستمرار في نشر ثقافة الجودة وتعميمها، وتقديم الدعم الفني والإستشاري لبعض المختبرات للحصول على شهادة الإعتماد الدولي وفق مواصفة الأيزو 17025".

في المحصلة، ووفق برو يعتمد نجاح المشروع في الدرجة الأولى على "فريق عمل لبناني - اوروبي كفي يعمل بشفافية والحد الأدنى من البيروقراطية ويسعى بصدق الى تحقيق الأهداف".

نقدّر ضغوطات النازحين السوريين على لبنان

الجمعة 26 نيسان 2013

بها لبنان نتيجة
ية
50

اتي
ان

http://www.alanwar-leb.com/article.php?categoryID=5&articleID=194357

نحاس في اطلاق المرحلة الثالثة من الجودة:
إرساء بنية تحتية متكاملة شرط اتفاق المطابقة

أطلق امس وزير الاقتصاد والتجارة في حكومة تصريف الاعمال نقولا نحاس ممثلا رئيس مجلس الوزراء المستقيل نجيب ميقاتي، المرحلة الثالثة من برنامج الجودة وبرنامج التوأمة الممولين من الاتحاد الاوروبي، بمشاركة سفيرة الاتحاد في لبنان انجيلينا ايخهورست، خلال احتفال أقيم ظهر امس في السراي الحكومي، في حضور مدير برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة الدكتور علي برو وممثلين من الوزارات ومديرين عامين وهيئات اقتصادية ورقابية وأمنية وخبراء وصناعيين وتجار.

بداية النشيدان الأوروبي واللبناني ثم كانت كلمة برو أشار فيها الى أن المرحلة الثالثة من برنامج الجودة في الوزارة والممول من الاتحاد الأوروبي بهبة تبلغ ٥،٨ ملايين يورو سيتم تنفيذها من خلال آليتين:

AETS- مشروع الدعم الفني بقيمة 4.4 ملايين يورو لمدة ثلاث سنوات تنفذه مجموعة شركات أوروبية بقيادة شركة FabriceClaverie الفرنسية الممثلة معنا بالسيد .

BSI- مشروع التوأمة بقيمة 1.4 مليون يورو لمدة 18 شهرا وتنفذه مؤسسة المواصفات البريطانية ممثلة بالسيد أحمد UNMZ الخطيب والمؤسسة التشيكية للمعايير والمقاييس والإختبار ممثلة برئيسها السيد Milan Holecek .

أما العناوين الرئيسية لخطة عمل برنامج الجودة للمرحلة الثالثة فهي:

1- توفير الدعم الفني والاستشاري والتدريبي للإدارات والمؤسسات العامة كمؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية والمجلس اللبناني للإعتماد ووكالة الطاقة الذرية في المجلس الوطني للبحوث العلمية ومختبرات المنشآت النفطية في طرابلس والزهراني ومعهد البحوث الصناعية وبعض الوزارات كالزراعة والصناعة والإقتصاد والتجارة.

2 - تقديم الدعم الفني والإستشاري لبعض المختبرات للحصول على شهادة الإعتماد الدولي حسب مواصفة الأيزو 17025 بالإضافة الى تقديم الدعم الى أربع هيئات مصادقة للحصول على شهادة الإعتماد الدولي حسب مواصفة الأيزو.

3 - دعم الصناعات الغذائية اللبنانية لرفع مستوى جودة إنتاجها من خلال تطبيق نظام جودة سلامة الغذاء حسب مواصفة الأيزو ISO 22000 ٢٢٠٠٥ في 20 مصنعا غذائيا، بالإضافة الى دعم 10 مصانع/مشاغل لتطبيق نظام التتبع في ISO خمسة قطاعات صناعية.

4 - تحديث وتطوير الجائزة اللبنانية للإمتياز برعاية فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال سليمان لتشمل القطاع العام والمجتمع المدني بالإضافة الى القطاع الخاص.

ايخهورست

وقالت السفيرة ايخهورست ان مشاريعنا المشتركة تهدف الى جعل المنتجات اللبنانية اكثر قدرة على المنافسة وزيادة الصادرات واستحداث المزيد من فرص العمل. وهناك حاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى للنمو وفرص العمل في لبنان واوروبا.

أضافت: يأتي حفل الاطلاق هذا في وقت يواجه فيه لبنان تحديات أساسية نتيجة استمرار الازمة السورية عليه، ولا سيما أعداد اللاجئين الذين يدخلون لبنان هربا من العنف الدائر عبر الحدود. ويقدر الاتحاد الاوروبي ودوله الاعضاء الظروف الاستثنائية التي يعيشها لبنان، وقد تم تخصيص مبالغ كبيرة للمساعدة، خصصت مؤسسات الاتحاد الاوروبي وحدها أكثر من

93 مليون يورو، وقدمت الدول الاعضاء اكثر من 50 مليون يورو. ونحن ندرك تماما أن هناك حاجة ماسة الى مزيد من المساعدة، وندرس طرقا للحصول على المزيد من التمويل.
وأملت ايخهورست أن ينضم الينا شركاء آخرون في المنطقة في جهد تضامن حقيقي، على غرار القطاع الخاص والحملات الوطنية والمنظمات غير الحكومية.
نحاس
وألقى الوزير نحاس كلمة الرئيس ميقاتي أبرز ما جاء فيها: من المهم الإضاءة على دور الدولة وواجباتها في استكمال وتطوير البنية التحتية التشغيلية المتكاملة للجودة، وخصوصا في مجال المواصفات والقياس والمختبرات والاعتماد والمصادقة والرقابة على الأسواق، وذلك على الصعيدين التشريعي والمؤسساتي، ولا سيما لجهة بناء القدرات من خلال التدريب وتقديم الإستشارات الفنية واستحداث ثقافة وطنية عامة للجودة. ومن الضروري هنا تأكيد الأهمية التي يجب أن توليها الدولة لأنظمة الجودة، ولا سيما أنظمة الإعتماد والمصادقة بما في ذلك المطابقة مع المواصفات الفنية الدولية التي تحكم مسائل الجودة ضمن الإتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة العالمية. ولا يخفى على أحد انه أصبح لمفهوم الجودة أهمية متزايدة على جميع الصعد، بحيث أصبحت الجودة تشمل كل مرافق الحياة العامة من إقتصادية واجتماعية لا سيما في المجالات العلمية والصحية والتربوية والبيئية.
وأشار الى أن ما تم إنجازه حتى الآن في مجال تطوير البنية التحتية للجودة ساهم في إنقاص عدد شحنات المنتجات اللبنانية المرفوضة في الخارج، إذ دلت الإحصاءات أن نسبة شحنات السلع المرفوضة انخفض خلال السنوات الثلاث الأخيرة بمعدل ٦% سنويا. كذلك زادت الصادرات اللبنانية الى الخارج بمعدل تجاوز ال ١٠% خلال الفترة نفسها رغم الظروف القاسية التي تمر بها المنطقة، وخصوصا سوريا، مما عرقل حركة انسياب البضائع اللبنانية الى معظم الدول العربية. إن إرساء بنية تحتية متكاملة للجودة في لبنان هو أحد شروط توقيع اتفاقية تقويم المطابقة وقبول السلع الصناعية بين لبنان والإتحاد الأوروبي، علما أن هذه الإتفاقية حين توقيعها ستسمح بانسياب الصادرات الصناعية اللبنانية في القطاعات ذات الاولوية الى دول الإتحاد الأوروبي، مما سيؤدي الى زيادة الصادرات اللبنانية الى الخارج.

الأخبار
al-akhbar

5.8 ملايين يورو

المبلغ الذي خصصته بعثة الاتحاد الأوروبي لتمويل المرحلة الثالثة من برنامجي الجودة والتوأمة الهادفين إلى تعزيز البنية التحتية الوطنية للجودة. وفي مناسبة الإعلان عنه، قالت سفيرة الاتحاد الأوروبي أنجيلينا إيخهورست إن «مشاريعنا المشتركة تهدف إلى جعل المنتجات اللبنانية أكثر قدرة على المنافسة، وزيادة الصادرات، واستحداث المزيد من فرص العمل.

وهناك حاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى النمو وفرص العمل في لبنان وأوروبا». أما وزير الاقتصاد، نقولا نحاس، فلفت إلى أنّ «تطوير البنية التحتية للجودة ساهم في إنقاص عدد الشحنات المرفوضة في الخارج». وشرح أنّ معدّل شحنات السلع المرفوضة انخفض خلال السنوات الثلاث الأخيرة بمعدل 6% سنوياً، كذلك زادت الصادرات اللبنانية بمعدل 10% «رغم الظروف القاسية التي تمّر بها المنطقة، وخاصة سوريا، ما عرقل حركة انسياب البضائع اللبنانية إلى معظم الدول العربية».

ملايين يورو من الاتحاد الاوروبي لتطوير الجودة

من الإجتماع

- الجمعة 26 نيسان 2013 09:13

قالت سفيرة الاتحاد الاوروبي في لبنان انجيلينا ايخهورست" ان المشاريع المشتركة مع لبنان تهدف الى جعل المنتجات اللبنانية اكثر قدرة على المنافسة وزيادة الصادرات واستحداث المزيد من فرص العمل، وقالت هناك حاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى للنمو وفرص العمل في لبنان واوروبا".وبدوره أعلن وزير الاقتصاد في حكومة تصريف الأعمال نقولا نحاس ممثلاً رئيس مجلس الوزراء المستقيل نجيب ميقاتي، إطلاق المرحلة الثالثة من برنامج الجودة بدعم من الإتحاد الأوروبي بميزانية قيمتها 5.8 ملايين يورو بهدف متابعة استكمال وتطوير البنية التحتية للجودة".

أطلق وزير الاقتصاد والتجارة في حكومة تصريف الاعمال نقولا نحاس ممثلا رئيس مجلس الوزراء المستقيل نجيب ميقاتي، المرحلة الثالثة من برنامج الجودة وبرنامج التوأمة الممولين من الاتحاد الاوروبي، بمشاركة السفيرة ايخهورست، خلال احتفال أقيم أمس في السراي الحكومي، في حضور مدير برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة د. علي برو وممثلين من الوزارات ومديرين عامين وهيئات اقتصادية ورقابية وأمنية وخبراء وصناعيين وتجار.

بداية النشيدان الاوروبي واللبناني، ثم كلمة برو الذي قال:"ان المرحلة الثالثة لبرنامج الجودة سيتم تنفيذها من خلال آليتين هما:
- مشروع الدعم الفني بقيمة 4.4 ملايين يورو لمدة 3 سنوات تنفذه مجموعة شركات أوروبية بقيادة شركة AETS الفرنسية الممثلة بـ FabriceClaverie.
- مشروع التوأمة بقيمة 1.4 مليون يورو لمدة 18 شهرا وتنفذه مؤسسة المواصفات البريطانية BSI ممثلة بأحمد الخطيب والمؤسسة التشيكية للمعايير والمقاييس والإختبار UNMZ ممثلة برئيسها Milan Holecek.

أما العناوين الرئيسية لخطة عمل برنامج الجودة للمرحلة الثالثة فهي:
1- توفير الدعم الفني والاستشاري والتدريبي للإدارات والمؤسسات العامة كمؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية والمجلس اللبناني للإعتماد ووكالة الطاقة الذرية في المجلس الوطني للبحوث العلمية ومختبرات المنشآت النفطية في طرابلس والزهراني ومعهد البحوث الصناعية وبعض الوزارات كالزراعة والصناعة والإقتصاد والتجارة. إضافة الى تقديم الدعم الفني والإستشاري لخمس إدارات/مؤسسات عامة بالتنسيق والتعاون مع وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية، لإدخال وتطبيق نظام إدارة الجودة تدريجيا في عملها واشراك حوالى 40 ادارة/مؤسسة عامة في الدورات التدريبية المكثفة في مجال الجودة. وكذلك الاستمرار في نشر وتعميم ثقافة الجودة.

2- تقديم الدعم الفني والإستشاري لبعض المختبرات للحصول على شهادة الإعتماد الدولي حسب مواصفة الأيزو 17025 بالإضافة الى تقديم الدعم الى أربع هيئات مصادقة للحصول على شهادة الإعتماد الدولي حسب مواصفة الأيزو.

3- دعم الصناعات الغذائية اللبنانية لرفع مستوى جودة إنتاجها من خلال تطبيق نظام جودة سلامة الغذاء حسب مواصفة الأيزو ISO 22000 في 20 مصنعا غذائيا، بالإضافة الى دعم 10 مصانع/مشاغل لتطبيق نظام التتبع ISO 22005 في خمسة قطاعات صناعية.

4- تحديث وتطوير الجائزة اللبنانية للإمتياز برعاية رئيس الجمهورية اللبنانية ميشال سليمان لتشمل القطاع العام والمجتمع المدني بالإضافة الى القطاع الخاص.

واعتبر برو "أن نجاح المشروع يعتمد بالدرجة الأولى التزاما جديا من القيادة المسؤولة، وفريق عمل لبنانيا-اوروبيا كفوءا وملتزما ومتجانسا يعمل بشفافية كبيرة وبالحد الأدنى من البيروقراطية.
ايخهورست
وقالت السفيرة ايخهورست "يأتي حفل الاطلاق هذا في وقت يواجه فيه لبنان تحديات أساسية نتيجة استمرار الازمة السورية عليه، ولا سيما أعداد اللاجئين الذين يدخلون لبنان هربا من العنف الدائر عبر الحدود. ويقدر الاتحاد الاوروبي ودوله الاعضاء الظروف الاستثنائية التي يعيشها لبنان، وتم تخصيص مبالغ كبيرة للمساعدة، خصصت مؤسسات الاتحاد الاوروبي وحدها أكثر من 93 مليون يورو، وقدمت الدول الاعضاء اكثر من 50 مليون يورو.

وندرك تماما أن هناك حاجة ماسة الى مزيد من المساعدة، وندرس طرقا للحصول على المزيد من التمويل". وأملت ايخهورست "أن ينضم الينا شركاء آخرون في المنطقة في جهد تضامن حقيقي، على غرار القطاع الخاص والحملات الوطنية والمنظمات غير الحكومية".

نحاس
ثم كانت كلمة راعي الاحتفال رئيس الحكومة نجيب ميقاتي، ألقاها الوزير نقولا نحاس، وقال: "من المهم الإضاءة على دور الدولة وواجباتها في استكمال وتطوير البنية التحتية التشغيلية المتكاملة للجودة، وخصوصا في مجال المواصفات والقياس والمختبرات والاعتماد والمصادقة والرقابة على الأسواق، وذلك على الصعيدين التشريعي والمؤسساتي. وعدّد نحاس ما قامت به وزارة الإقتصاد والتجارة في السنوات الماضية من خلال المرحلتين الأولى والثانية من برنامج الجودة الممول من الإتحاد الأوروبي بميزانية قدرها 17 مليون يورو، بإنجازات مهمة في مجال تطوير البنية التحتية للجودة في لبنان على الصعيدين التشريعي والمؤسساتي.

وتقدم نحاس باسم رئيس مجلس الوزراء وباسمه شخصيا بالشكر للإتحاد الأوروبي ممثلا بالسفيرة ايخهورست "على دعم لبنان من خلال المشاريع العديدة التي مولها والتي لعبت دورا مهما في التنمية الإقتصادية في لبنان، والتي نأمل أن تستمر من خلال خطة عمل سياسة الجوار اللبنانية- الأوروبية للأعوام 2013-2015".

L'Orient LE JOUR.com

Améliorer la qualité des produitslibanais : la 3e phase de Qualeb estlancée

26/04/2013

LIBAN - COOPÉRATIONL'Unioneuropéenne (UE) a lancéjeudideuxprogrammesvisant à renforcer les infrastructures nécessaires pour unemeilleurequalité au Liban. Le lancement a eu lieu en présence du Premier ministredémissionnaireNagibMikati, du ministredémissionnaire de l'Économie Nicolas Nahas et de la chef de la Délégation de l'UE au Liban Angelina Eichhorst.
La troisième phase du programme Qualeb, d'un montant de 4,4 millionsd'euros (5,72 millions de dollars), vise à améliorer la qualité des produitslibanaisconformément aux normessanitaires, sécuritaires et environnementalesinternationales. Elle vise aussi à améliorer la qualité des services, y compris des services publics.

Le programme de jumelage d'un montant de 1,4 million d'euros (1,9 million de dollars) impliqueconjointement le British Standards Institution Royal Charter, le Czech Office for Standards, Metrology and Testing et le ministèrelibanais de l'Économie. Il s'agit d'un instrument de coopérationeuropéen qui relie les administrations publiqueslibanaisesdirectement aux administrations publiques des Étatsmembres de l'UEdans le but d'atteindre les standards européens.
Le soutien de l'UE sera gérépar l'« Unitéqualité » du ministère de l'Économie qui travaillera avec toussespartenaires du réseauqualité, notamment les laboratoires et organes en charge de l'évaluation de conformité, la standardisation, l'accréditation, les systèmes de mesure, les tests, la surveillance du marché, la sécuritéalimentaire et la protection du consommateur.
Cesoutien de l'UE fait partie d'un programme plus vaste de 14 millionsd'euros (18,2 millions de dollars) consacrés à l'amélioration de la compétitivité du secteurprivélibanais, en particuliercelle des petites et moyennesentreprises (PME).